موقع المسألة الزراعية في إصلاحات 1947م

أ. سعد طاعة
أستاذ مكلف بالدروس، قسم التاريخ،
معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية،
المركز الجامعي معسكر.

إن مجموع التشريعات والإصلاحات الاستعمارية سعت للقضاء على البنية الفلاحية التقليدية في الجزائر بشتى الطرق وإدخال هذه البنية في إطار جديد يعتمد على الاستغلال والاحتكار، لقد سعى الاحتلال الفرنسي منذ وجوده بالجزائر للسيطرة على الأرض بكل الطرق والأساليب والوسائل" (1). ونتيجة لذلك، حدث صراع بين طبقتين، طبقة صغيرة الحجم تريد الاستيلاء على ما تبقى من الأراضي وطبقة كبيرة تريد استرداد ما ضاع منها.

وتكون ردة الفعل هذه نتيجة الوعي السياسي للفلاح بقضيته، والمتمثلة في الأرض وحتى تخفف الإدارة الاستعمارية من تعسف الكولون في معاملتهم للفلاحين، وأدواتهم في ذلك القياد هؤلاء الذين كانوا يتعاملون بالرشوة والتسلط، أدخلت مجموعة إجراءات جديدة تمس قطاعات عديدة ومنها الزراعة.

ظهر هذا الدستور في 1947/09/20 Statut D'Algérie في عهد رئيس الجمهورية X.Auriol ورئيس الحكومة P.Ramadier والحاكم العام بالجزائر Naigelen"(2). ومن جملة العوامل التي تركت فرنسا تصدر هذا الدستور، الجرائم البشعة التي قامت بها ضد الشعب في 08 ماي 1945، وتضييق الخناق على نشاط الحركة الوطنية، فلذا اتجهت نحوسياسة المراوغة والتي عرفت بها في مشاريع قد خلت أهمها مشروع بلوم – فيوليت 1935.

للإشارة، فإن طبيعة النظام الاستعماري الفلاحي في الجزائر أثناء العشرينيات والثلاثينيات اكتسى طابعا استغلاليا وذلك " باستثناء جماعة الفلاحة على مستوى كل بلدية مختلطة تقريبا، والتي عادة ما كانت تعتمد على كراء الأراضي وتسخيرها للفلاحة (القمح، الشعير، الشوفان).(3)

وأثناء صدور، مشروع1947 كانت وضعية الفلاح على حالها المعهود والمطبوع البؤس والاستغلال، فالأرياف في الجزائر عموما لم تتغير لا ماديا ولا اجتماعيا، وأبشع أنواع الاستعمار ظلت تتمادى، والفلاحون وسكان البوادي على العموم تعرضوا منذ الاحتلال لأشد أنواع الاستغلال، فكانوا يعيشون الفقر والحرمان ومقابل ذلك الغنى الفاحش للكولون.

إن هذا الدستور الذي ظهر في ظروف أراد الاستعمار من خلالها تكريس وجوده في الجزائر، كان المغزى الحقيقي منه التمويه بالإصلاح خاصة وأنه استغلت الأرض أيما استغلال وخلقت مجتمعين متناقضين أحدهما غني والآخر فقير.

إن فرنسا لم يكن لديها نية الإصلاح، بدليل أن محتوى هذا الدستور الذي جاءت به الحكومة الاستعمارية، لم يكن ليلقى قبول الشعب الجزائري، ولا حركته الوطنية، ومحتواه كان يضم الفصول التالية:

"الفصل الأول في النظام السياسي.

الفصل الثاني في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثالث في المجلس الجزائري والفصل الرابع في النظام التشريعي.

الفصل الخامس في الميزانية الجزائرية،وضمتها مواد 30 و31، 32 والمادة 33 وأهم ما جاء فيها تدخل ميزانية الأراضي الجنوبية في ميزانية الجزائر عند ابتداء مفعول هذا القانون.

الفصل السادس في الحكومة الجزائرية والفصل السابع في السلطات القضائية والفصل الثامن يخص ممثل الجمهورية الفرنسية والفصل التاسع في النظام الإداري،وأهم ما جاء في الدستور الفصل العاشر الخاص بالبيئات والمجتمعات المحلية وضم المواد التالية "48- 49- 50- 51- 52- 53- 54- 55"(4).

إن الفصول التي لها علاقة ببعضها البعض وتخص القطاع الفلاحي، الفصل الثاني في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفصل الخامس في الميزانية الجزائرية والفصل العاشر في البيئات والمجتمعات المحلية.

إن محتوى الدستور في هذه الفصول لم تأت واضحة فيما يتعلق بالجانب الفلاحي وإن كانت توحي إلى توزيع الأراضي وتوسيع الإقطاعات وإدخال تنظيمات جديدة على الدوار والاهتمام بالري والإسكان وتنظيم العمال الزراعيين والزيادة في الأجور. ولكن يأتي التناقض فيما يخص التمويل عن طريق الميزانية (تمويل المشاريع الزراعية) بحيث لا تنفذ المشاريع إلا بموافقة الحكومة الفرنسية،وهذا الذي أعطى للكولون مكانة خاصة ضمن لهم أكثر تمثيل لهذه المجالس،أضف إلى ذلك نوعية المشاريع التي تستفيد من الدعم. ومن التقارير التي قدمها بنك الفلاحة والتجارة B.A.C" أنه لابد أن تتضافر الجهود الاقتصادية المادية والجهود الاجتماعية المتاحة لدعم الكولون بغرض تحقيق أهدافنا السياسية(5).

هذا الدعم المادي الموجه للاستيطان كان لخدمة أغراضه التوسعية خاصة فيما يتعلق بتوسع الإقطاعات والتي كانت تهم الكولون، لذا فهذا الدستور لم يأت بجديد يقول أندري جوليان: "استحالت مناطق الإصلاح الريفي وتركت مشاريع البلديات الريفية جانبا وأعتبر تشغيل الفلاحين غير وارد ،واستفاد من الإسكان من كان لديهم بعض رأس المال ومدا خيل كافية "(6).

هذه سياسة فرنسا عند الإعلان عن الإصلاح، أو مشروع يتعلق بالجانب الفلاحي فهناك فرق كبير وشاسع بين الأقوال والأفعال، بين الفكرة والتطبيق في هذه الإصلاحات، لأن هدفها

من ذلك كان الحفاظ على مكانتها في الجزائر بعد أن اهتزت في جوان 1940م والعمل على إرضاء المستوطنين وإجهاض المطالب الجديدة للحركة الوطنية.

كانت فرنسا تعتقد أن أحسن وسيلة لإسكات الوطنيين خاصة سكان الريف هو خلق سياسة إصلاحية زراعية توهم بأن هناك تغيير، وهي سياسة منبوذة عرفت بها فرنسا، فالإصلاحات الاقتصادية في جانبها الفلاحي التي حملها مشروع 1947م، كانت في جوهرها تخدم مصالح الطبقة الثرية من الأجانب على حساب الأكثرية من الفلاحين الجزائريين البسطاء.

والنتيجة لذلك الرفض القاطع لدستور يخدم الغطرسة الاستعمارية، وكان هذا الرفض من الشعب وحركته الوطنية، ونورد مثالا على ذلك مما جاء في البصائر في العديد من المقالات، ومن بينها ذلك التحليل الذي جاء فيه: "ما كان المتفوقون ورجال المال والأعمال وسادة الأرض الجزائرية المستحوذون على خيراتها وأموالها، يعلمون أن الدستور على ما هو عليه نافذ لا محالة"(7) . وكان لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية موقفا واضحا ومتشددا تجاه دستور 1947 وكان ذلك عبر حملاتها الانتخابية وعبر مؤتمراتها العادية والاستثنائية، خاصة فيما يتعلق بالجانب السياسي منه.

أما التيار الشيوعي فكان موقفه نوعا ما مخالفا لمواقف التيارات الأخرى، وهو ما أكده أمين عام الحزب عمر أوزقان " القانون الأساسي مفتاح لخروج الجزائر من قفص الاستعمار، لكن ذلك لا يمنعنا من إيجاد نقاط مشتركة كإرجاع أراضي الحبوس وإبطال البلديات المختلطة "(8).

وهكذا فإنه يتضح جليا أن الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الفرنسية في هذه المرحلة، ما هي إلا مشاريع وإصلاحات شكلية لم تمس العمق، فدستور1947 لم يعالج مشكلة الأرض، بل ما يلاحظ هو تدعيم الشركات الاستيطانية على حساب الشركات الأهلية لتزداد الأولى غنى والأخرى فقرا. والدليل على ذلك نظام الضرائب الذي ظل جائرا " فنظام الضرائب المعمول به في الجزائر ليس كنظام الضرائب الموجود في فرنسا "(9). وهذه الإصلاحات المزعومة لم تكن جوهرية " ولم يكن السكان من الأهالي يميلون إلى تقدير فوائد هذا القانون وهم ناقصو التغذية معوزو السكن واللباس "(10). وبالفعل فرنسا لم يكن لديها نية للإصلاح قط، بل كانت تخادع وتناور من أجل إطالة وجودها في الجزائر، والدليل على ذلك المشاريع الزراعية التي استحدثتها في الفترة الممتدة ما بين 1945 و 1947 والمرحلة الثالثة مابين 1948 و 1954، وكانت للمراوغة فقط. ومن بين هذه المشاريع، مشروع "إيف شاتينيو X.Chataigneau سنة 1946 في المجال الزراعي الذي كان يهدف إلى تحسين وضعية الريف وتجميع الفلاحين في جمعيات فلاحية مستقلة، والاهتمام بالري، كالاهتمام ببناء السدود وتدعيم الفلاحين بالوسائل والتجهيزات الفلاحية وتجفيف الأراضي الصالحة للحرث "(11).

يقول أندري جوليان "أن مشروع Chataigneau كان يهدف إلى إنشاء جمعيات مستقلة وكان ينبغي أن يكون عدد هذه الجمعيات 800 جمعية في عام 1956م، وكانت في مطلع 1948 حوالي 103 وتضم 75000 أسرة، ولكن نشاطها توقف سنة 1948م. وقد أتبعت هذه الجمعيات للشركات الأهلية للتعاون والادخار، وضمت إلى مستغلات خاصة كبيرة، ومنذ ذلك الحين لم تعد تتعلق بالجمهور الإسلامي الذي أنشئت من أجله، ولم يكن في عام 1954م سوى 133 جمعية زراعية للتعاون والادخار" (12).

السياسة الفرنسية واضحة تجاه أي إصلاح هو في فائدة الفلاحين، فهي تسعى دوما إلى إفقارهم وتشريدهم وتفكيكهم خوفا من أي نشاط ثوري، وذلك من خلال تدعيم الكولون بالتجهيزات وبالمقابل خلق مجموعة من القوانين الاضطهادية ضد الفلاح الجزائري. وعلى سبيل المثال، ما حدث في الجهة الغربية ومثيله في المقاطعة الوسطى والشرق، "ففي الغرب أنشأت الإتحاد الجهوي للمخازن التعاونية فيفري 1946 ودخلت هذه الشركة في النشاط بداية من شهر أوت 1948 وكانت تضم حوالي 12 مخزن للحبوب،ويصرح هذا الإتحاد أن هناك تطور سريع لهذا المخطط، أدى بالمجلس الإداري إلى تجهيز الشركة بالوسائل المادية حتى تتمكن من القيام بعمل جيد وهذا ما وصلت إليه وهران بداية من سنة 1952 في الحصول على 10000 هكتار "(13). وبمقارنة بسيطة بين ما جاء في دستور 1947 وإنشاء هذه التنظيمات الفلاحية للكولون بهذا الشكل، نلاحظ تناقضا صريحا نظريا وتطبيقيا، فمن جهة الإصلاحات الفلاحية الأهلية المعلنة في الدستور نظريا لم تطبق، أما واقعيا، فإن فرنسا لم تتوان في تقديم دعم مادي ومعنوي للمستوطنين.

" فلقد أنشأت الحكومة الاستعمارية تعاونية فلاحية، وكان الهدف من هذه التعاونية - التي ظهرت في 06 جويلية 1944 يرأسها كوربيار جوزاف الذي احتفظ بالرئاسة لغاية 23 أكتوبر 1947 واستمر نشاطها ما بعد هذا التاريخ - شراء الوسائل والتجهيزات الفلاحية وتقديمها للمستوطنين"(14). هذه الوسائل كانت مسخرة للكولون من أجل الاستغلال والنهب، وهي وسائل حديثة لخدمة النظام الرأسمالي الإمبريالي. وظل وضع الريف والفلاح كما هو، معاناة ونقص في الإنتاج، اقتصاد معاشي بوسائل تقليدية.

والغريب في الأمر أن الحكومة الاستعمارية رغم ما جاء في الدستور، وهو ليس في صالح الطبقة الكادحة من الفلاحين فإنها لم تطبقه، إلا وفق ما يخدم مصالحها. وفي الوقت الذي ظهرت فيه هذه التنظيمات الفلاحية تنامى عدد الكولون وثرواتهم وزاد استيلاؤهم على الأرض بالقوة لخدمة الاستعمار والنظام الإمبريالي، وبالمقابل كان الطرف الآخر يعيش فقرا مدقعا.

واستمرت الحكومة الاستعمارية في نهب الثروات وفي زيادة حجم الاستثمار الفلاحي الذي يصب كله في خانة الكولون "وذلك من خلال إنشاء الشركة التعاونية الفلاحية لبيع الخضر والفواكه. ومن بين الملاحظات أنه من بين التعاونيات الموجودة بإقليم وهران مثلا، ظلت هي الوحيدة في طريق نشاطها، وكانت قد أنشئت في 21 أفريل 1945، ثم عرفت نموا مطردا بداية من 02جويلية 1945 تحت رئاسة Rostain Bul، وتم تجسيد محاولاته سنة 1950 وسنة 1951، وكانت تختص هذه الشركة بجمع محاصيل الخضر والفواكه من المنخرطين فيها "(15). ومنذ القرن الماضي، اهتمت الحكومة الاستعمارية بالملكية الخاصة للكولون، وكان الهدف من ذلك هو تحويل الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد رأسمالي، وذلك برفع الحواجز القانونية وتسهيل الصفقات العقارية وإيجاد الظروف الملائمة للتوسع الاستعماري الأوروبي"(16).

والذي زاد في فقر الفلاحين هو الزيادة السكانية، وبالتالي ظهور مشكلة الأمن الغذائي ونقص التغذية وتشريد عائلاتهم: "إن الأغلبية الساحقة للسواد الأهلي تتركب من دهماء الفلاحين، والرعاة بين أبناء القرى الجبلية ومن نتائج الاستعمار الفرنسي: الاستحواذ على خمس الأراضي الخصبة،وصادف انتزاع الملكية تضخم عدد كبير من السكان وأصبح صغار المالكين يتقاضون أجورا ضعيفة، وتضع الإدارة الجزائرية نفسها العمال الفلاحين في صف الفقراء الاجتماعيين "(17). هذه هي الوضعية التي آلت إليها طبقة الفلاحين في الفترة الممتدة ما بين 1947 / 1948، وهو ما يؤكد التناقض الصريح الذي جاء في دستور 1947 م.

ولحماية مصالح الكولون في الجزائر المادية والمعنوية، على حساب طبقة سحقت وشردت تماما، تم " تشكيل الكونفدرالية العامة للفلاحة، وهي هيئة نقابية كان لها فروع عبر التراب الوطني "(18)، أنشأتها الحكومة الاستعمارية. والظاهر في هذه الكونفدرالية أنها بعيدة في صلاحياتها عن السلطة الإدارية، ولكن في الباطن هي تنظيم يجمع كبار الملاك وطبقة الإقطاع للتشاور في المسائل الزراعية، كنوعية الإنتاج وكميته وتحديد السعر. وكان لهذه الكونفدرالية مجموعة من الفروع في المقاطعات الثلاث فمثلا في مقاطعة وهران كان لها فروع في عين تموشنت، ومعسكر، مستغانم، وهران غليزان، سعيدة، سيدي بلعباس، تيارت، تلمسان. وتجمع تقارير الإدارة الاستعمارية "أن قانون النقابات الفلاحية الخاصة بالكولون ظهرت بقرار 21 مارس 1884م، وأهم نقابة موجودة في هذه الناحية وخاصة بالفلاحين الجزائريين تدافع عن الحقوق الاجتماعية والأخلاقية هي نقابة تلمسان الوحيدة " (19).

إن موقع الريف الجزائري ظل هامشيا من هذه الإصلاحات، حيث كان الفلاحون يعانون الضيق والفقر وتدني المستوى المعيشي. وكل هذه الإجراءات عوض أن تخدم المسود، خدمت السيد، فغياب العدالة في التوزيع، زاد في شدة وعنف الفلاح على الاستعمار، وكان يبحث عن الفرصة المواتية للانتقام وكان الشعب الجزائري بصفة عامة ينتظر بعد إصلاحات 1947

التغيير في وضعيته المأساوية، لكن العكس تماما، الفقر، نقص الغذاء (الخبز)، الزيادة في الضرائب، انتشار السوق السوداء، اضطراب الأسعار والمضاربات. وهو ما يؤكده التقرير الذي جاء في الجريدة الاستعمارية L'écho D'Oran: " إن السياسة المالية مرتبطة بالسياسة الاقتصادية ومن المؤكد أن التخفيض بنسبة 05 ٪من أجل إيقاف السوق السوداء واضطراب الأسعار الذي طال كل شيء"(20)، أضف إلى ذلك ظاهرة الهجرة وازدياد عدد العاطلين، ولم تتوقف في إجراءاتها التمييزية من خلال تنظيم الكولون في جمعيات فلاحية"(21) غرضها امتصاص خيرات البلاد وبالمقابل تهميش دور الفلاحين الجزائريين.

وكان سكان البوادي ينتظرون إجراءات هادفة، لا إجراءات قمعية، وإصلاحات فلاحية شاملة تغير من حياتهم الاقتصادية والاجتماعية. لقد طالت يد الاستعمار كل شيء فحتى الغابة التي كانت مصدرا هاما لعيش شريحة كبيرة من الفلاحين المعدمين ومواشيهم، لم تسلم من هذا النهب والاستغلال والحرق بحيث " أحرقت مساحات كبيرة ووضعت في المساحات قواعد عسكرية لمراقبة سكان البوادي "(22).

إنها سياسة محكمة متعددة الاتجاهات والأهداف غرضها السيطرة على الأرض، ترسيخ الاستيطان الاستغلال والنهب، وإظهار إصلاحات شكلية للمراوغة والإغراء وبازدراء يقول أحد الاستعماريين وهوDepreux " تستطيع فرنسا أن تقبل المقارنة مع كل الأمم لما فعلته في هذا البلد من إنجازات ضخمة، تفتخر بها تقدم اقتصادي ورخاء اجتماعي " (23).

إن السياسة الفلاحية في الجزائر لم يطرأ عليها تغيير، فدستور 1947جاء فقط لتلبية مطامع الكولون من جهة ووضعية فرنسا الاقتصادية من جهة أخرى وخير دليل على ذلك أنه لما كان المشروع يناقش في الجمعية الوطنية الفرنسية، أصدر وزير الفلاحة الفرنسي " Tangny Prigent"(24) قرارا تضمن مجموعة من النقاط تعالج الأزمة اقتصادية الفرنسية الناجمة عن نقص المواد الغذائية، وذلك من خلال الزيادة في الاستغلال والنهب وتجويع الشعب الجزائري من أجل توفير الغذاء لباريس، وأهم النقاط التي تضمنها القرار:

1- "تبني مخطط للحبوب في الجزائر طويل المدى غرضه تثبيت سعر القمح.
2- "إعفاء التخفيض على القمح قبل 31 مارس 1947بنسبة 5٪.
3- "إعادة تنظيم أسعار المواد الفلاحية والتحكم في سوق الحبوب.
4- تبني إجراءات صارمة من أجل التموين"(25).

إن المشروع الفلاحي الذي جاء في إصلاحات 1947 وما يتعلق بالدوار وتوسيع الملكية الأهلية وتحديثها وتوزيع الأراضي على الفلاحين الصغار، لم يكن إلا مشروعا للمراوغة وربح الوقت. فتحديث الملكية وتوسيعها كان إجراء لصالح الكولون، بما في ذلك التعويضات أحيانا وتقديم القروض المالية والدعم المعنوي من قبل السلطات الاستعمارية.

إن مجموع التناقضات التي حملتها المشاريع الاستعمارية في القطاع الفلاحي ما هي إلا سياسة طبقتها فرنسا لاستعباد الفلاح وإرضاء المستوطن،فقانون 1947 لم يتخط الفعل، كان سلاحا جديدا في يد المستوطنين لتوسيع ملكياتهم والسيطرة على ما تبقى. وموقع الريف في هذه الإصلاحات ظل هامشيا، لم يمس العمق بل العكس جاء لخدمة الاستيطان على حساب الفلاح الجزائري، صاحب الإمكانات البسيطة، فعلى أساس النهم الإمبريالي الشرس قامت الحكومة الاستعمارية.

وفي إطار تنفيذ دستور 1947 "أصدرت قانون 1950 الذي قدم مكتسبات كبيرة للكولون، وكان عنوان المشروع ـ أشغال عمومية كبيرة ـ اهتم بالري كحفر الآبار والسقي ومعالجة مشاكل الفلاحة"(26). ولهذا المشروع الكبير أنشأت الإدارة الاستعمارية النوادي الريفية الخاصة بالفلاحين الجزائريين، لكن دورها ظل مهمشا.

ولقد جاء رد فعل الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها صريحا اتجاه دستور 1947 خاصة فيما يتعلق بالجانب الفلاحي ووضعية الريف على وجه الخصوص. فها هو المجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين يوجه نداء للأمة العربية "أيتها الأمة العربية، إن الدستور الذي وضعته الحكومة الفرنسية ووافق عليه برلمانها في أكتوبر1947، هو دستور ناقص من جميع جهاته، لم يحقق رغبة واحدة من الرغائب الوطنية للجزائر وآفته أنه فرض عليها فرضا ولم يؤخذ رأيها فيه،والدستور النافع هو الذي يكون للأمة رأي في وضعه واختيار لمنهاجه، ويد في تشريعه ويكون ناشئا عن رغبتها ليكون محقق لرغائبها " (27).

الهوامش:

1. **جاء** في تقرير الولاية العامة بمناسبة الذكرى المئوية للاحتلال " قدم الفوج الفلاحي بقيادةM Béranger تقريرا مفصلا من وضعية الفلاحة بوهران من خلال المعرض الذي أقيم لها ونوه بالمجهودات الاقتصادية والتي توضع للنشاط الفلاحي مكانا خاصا لصالح الكولون الذين يذكرون أن الثراء الفلاحي كان موجودا بدليل التنوع الفلاحي والكمية الهائلة من الإنتاج وكان هوالمميز بين المقاطعات الثلاثة واستخدام الميكنة الحديثة ذات التقية العالية.."

Gouvernement Général De L'Algérie, Le Centenaire De L'Algérie (T.02 èdition Pet G Alger 1931) p36

2. الجزائر الجديدة نوفمبر 1947.

4- 4482 Cotations 119 Affaires musulmanes

الجزائر الجديدة 1947

5- 5548Cotation 3H101: Conseil général (Demande de crédits) 1949-1960

6- شارل اندري جوليان،إفريقيا الشمالية تسيير (الدار التونسية للنشر 1976تونس)ص365.

7- البصائر شهر أفريل 1948.

8- الجديدة ماي 1947.

9- Rogier (Devmy), *Extrait Du journal,le courrier de SAÔNE et Loire*, Janvier1946.6985.124.

10- شارل اندري جوليان، المرجع السابق ص355.

11- البلاغ06- 07- 08 جانفي 1946.

12- المرجع السابق، ص134.

13- Les Associations agricoles:P18-19Ibid

14- نفس المصدر، ص 167.

15- Roger(DEVMY)Extrait du journal de SAONE et Loire Janvier 1952.

16- Lahouari Addi, *De L'Algérie précolonial a L'Algérie coloniale* (Atelier Ahmed Zabana Alger)1985 p65.

17- شارل أندري جوليان، المرجع السابق ص 56.

18 - Les Associations agricoles:p18.
19- 120 95 Cotation 3H 26,Syndicats agricoles 1905 -1960
20- L'écho D'Oran 04juin 1947
21- ورد في code de L'Algérie Annoté 11 مجموعة من المراسيم تتعلق بالجانب الفلاحي منها قانون الجمعيات صدر في مارس 1947 وتتكون من كبار الملاك الذين يستحوذون على أغلبية الأراضي، هؤلاء الذين يكون لهم اتصال مباشر بالحاكم العام والذي يكلف بدوره مجموعة من اللجان أهمها اللجنة الاستشارية للقروض الفلاحية والتي تمنح قروضا مالية لهذه الجمعيات، تتمتع برأسمال كبير وهي تقوم بعمليات الإنتاج، التخزين، التمويل بما فيها المنتجات الغابية، هذا الذي تضمنه قرار محافظ الجزائر ويحمل هذا المرسوم رقم 47- 30 يحمل 7مواد ولقد حددت هذه القوانين إمكانية النشاط الفلاحي داخل هذه الجمعيات كما أن لهذه القوانين إمكانية تقديم الدعم في حالة إلحاق ضرر في جمعية فلاحية تابعة للكولون وتقدم الدعم عن طريق الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي وهذا حددته مواد 31- 37- 39 من القانون العام الخاص بالجمعيات ويكون هدف هذا الدعم تقديم المساعدة للمشاريع الاستيطانية، وبالمقابل نجد أن مجموع هذه المراسيم غضت النظر عن هيكلة وتنظيم الفلاحين الجزائريين بل قزمت هذا الشأن من خلال إعطاء تسميات مختلفة وهوما تضمنته المادة 47- 48 والتي تتحدث عن الجمعيات الفلاحية الخاصة بالجزائريين المتعددة الألقاب منها الجمعية الريفية، الجمعية النائية الفلاحية، هذه الجمعيات لا تنشأ إلا بموافقة الحاكم العام". Année1947, p 04
22-Djillali Sari,Le Dépossession des Fellahs(Alger;SNED1978), p134
23- L'écho D'Oran 18 Avril 1947
24- L'écho D'Oran 18 Avril 1947
25- L'écho D'Oran 18 Juin 1947
26- 5533 Cotation 3H85;Travaux agricoles compagne 1947-1957
27- محمد خير الدين مذكرات الجزء الثاني. (ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر) ص 54.